



التاريخ: ٥ / ١١ / ٢٠١١

إلى كافة الدوائر والجهات الحكومية في الإمارة:

تعميم رقم (١) لسنة 2011 بشأن تنظيم العمل الإحصائي
في إمارة أبوظبي

في إطار حرص حكومة أبوظبي على تنظيم وتطوير العمل الإحصائي في الإمارة، والوصول إلى
الغايات المرجوة منه، وتوفير بيانات إحصائية دقيقة وحديثة وموثوقة تسهل من عمل متخذي القرار
وراسمي الخطط والسياسات والجمهور ووسائل الإعلام ومجتمع الباحثين والمجتمع الدولي، فإنه يتعين
ضرورة تنسيق وتنظيم جميع الأنشطة الإحصائية في الإمارة وعلى كافة المستويات بما يتوافق مع
القانون رقم (7) لسنة 2008 الصادر في شأن إنشاء "مركز الإحصاء- أبوظبي"، وذلك منعاً لازدواجية
العمل، وتنظيماً للجهد، واختصاراً للوقت والنفقات، وترشيداً للموارد البشرية في هذا المجال الحيوي
والمهم.

وفي ضوء ما تقدم، وبما أن "مركز الإحصاء- أبوظبي" هو الجهة المسؤولة قانونياً عن تنظيم وتطوير
العمل الإحصائي في الإمارة والإشراف عليه في جميع مراحلها، تلتزم كافة الدوائر والجهات الحكومية وغير
الحكومية في الإمارة بما يلي:

- أخذ موافقة المركز والتنسيق معه قبل إجراء أي مسح ميداني إحصائي في الإمارة.
- الالتزام التام بالتعريفات والتصنيفات والمعايير الفنية الإحصائية المعتمدة من المركز.
- الحصول على موافقة المركز كتابياً قبل نشر أي بيانات إحصائية حول إمارة أبوظبي.

يتبع ص 2/ ..



[2]

- تزويد المركز بجميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها لأداء دوره على الوجه الأكمل.
- تسهيل مهمة موظفي المركز أثناء إجراء المسوح الميدانية باستيفاء الاستبيانات وإعطاء البيانات المطلوبة بالكيفية وحسب البرنامج الزمني المعد لهذا الغرض.
- أخذ موافقة المركز والتنسيق معه قبل إجراء أية تعديلات أو إضافات على نماذج السجلات أو الآليات الإحصائية.
- تسهيل مهمة المركز والتعاون والتنسيق معه في أي أنشطة أو مهام إحصائية أخرى وفقاً لما جاء في القانون المشار إليه أعلاه.

للعلم والعمل بموجبه
وفقكم الله،،،

محمد أحمد البواردي
الأمين العام